



مؤشر التعليم التّقني
والتدريب المهني

الاختيار على فئاعةٍ راسخة لدى الخبراء والمؤسسات الدولية بأن تجويد اليد العاملة يمرّ عبر بوابة مهنة التدريب وربطه مباشرةً بحاجيات سوق العمل عن طريق إدماج حاجيات أرباب العمل والمستثمرين داخل البرامج والمقررات الدراسية والتدريبية، مع إعادة رسم بنية النظام التعليمي؛ بحيث يُضي التلاميذ وقتاً أكثر داخل البنى الإنتاجية، ويتأقلمون تدريجاً مع طبيعة أنشطتها ومتطلباتها.

لذلك وضعت مؤسسات دولية كثيرة التعليم التقني والتدريب المهني ضمن أولوياتها، وأفردت له مكانة مهمة في تقاريرها. فمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني (اليونيفوك) يُقدّم منذ سنوات تقارير نوعية عن جوانب مختلفة لواقع هذا القطاع وتطوره، سواء على المستوى القانوني والمؤسسي بشكل عام، أو على المستوى الحكومي؛ وطرق تدبيره داخل كل قطر. وكوّنت المؤشرات المعتمدة من قبل اليونيفوك أساساً متيناً لهذا العمل، مكّن من المقارنة بين تجارب قطرية ووحّد المصطلحات والمفاهيم التي يشوبها أحياناً بعض الاختلاف³. وقد مكّنت هذه الجهود من رسم معالم خطة دولية للنهوض بقطاع التعليم التقني والتدريب المهني أقرها 'توافق الآراء' في شنغهاي، وطوّرتها اليونسكو موازاةً مع العمل الدؤوب الذي يتكفل به فريق من الخبراء مختصّ بهذا القطاع⁴؛ حيث حدّدت استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2016-2021) أهمّ التحديات التي يرفعها هذا القطاع عبر العالم، والمؤشرات الرئيسية التي يمكن اعتمادها وتوحيدها من أجل قياسه وتتبعه⁵.

إلى جانب عمل اليونيفوك، احتلت تقارير مؤسسة التدريب الأوروبية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي للاعتناء بهذا القطاع ورصد التحولات مكانة رئيسية ضمن المؤشرات المستخدمة هنا؛ حيث ركزت هذه المؤسسة على تتبع أشكال البناء المؤسسي لكل قطر أو رصد تجارب ضمن بناء صورة عامة للقطاع، قُطرياً أو إقليمياً (يتعلق الأمر هنا بالدراسات الخاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط). وتميّزت هذه التقارير بعمق مقاربتها واعتمادها على قراءة شاملة لعلاقة التدريب بسوق العمل، مع التركيز

أصبح للتعليم التقني والتدريب المهني دور هام في بناء جسر قادر ومتينة بين منظومة التعليم والتشغيل، بما يساعد على إرساء تنمية إنسانية مستدامة، قائمة على المعرفة. فالتأهيل عبر صقل المهارات وإعدادها للتأقلم المستمر مع التحولات المتسارعة للاقتصادات المعاصرة عموماً، ولسوق العمل خصوصاً، يجعل من التعليم التقني والتدريب المهني أحد أعمدة كل استراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية تروم تطوير اقتصاد عمادته المعرفة وهدفه بناء مجتمع معرفي ينعم فيه الإنسان بالرفاه وجودة الحياة. وهذه هي الأهداف التي رسمها لنفسه مشروع المعرفة العربي منذ انطلاقه سنة 2007 وأكّدها تقاريره المتتالية. فقد أكد تقرير المعرفة الثالث الدور الحيوي الذي تضطلع به منظومة التدريب والتعليم ضمن مخطط التأهيل الشامل للمجتمع العربي. فالنمو والإنتاجية مرتبطان بنمو المعرفة وكثافتها، وبالتقدم التكنولوجي في عمليات الإنتاج. وكلاهما، أي كثافة المعرفة والتقدم التكنولوجي، يتسمان بالدينامية في صلتها بالمخرجات ونمو العمالة ذات المهارة العالية. ويتطلب ذلك إعداد رأس مال بشري ذي كفاءة عالية عبر الاهتمام المتزايد بالتعليم والتدريب، وبالتطور المؤسسي؛ إذ يُعدّ تعليم الفرد وتطوير المؤسسات أداتي التقدم في هذا النمط من التنمية القائم على المعرفة من ثم، تجد الدول العربية نفسها أمام تحديات كبرى، أهمها الانكباب على مراجعة سياساتها التعليمية للنهوض بالتعليم وتطويره نوعياً؛ بما يُتيح للنشء العربي أن يصبح قوة بشرية قادرة على البناء والتجديد، وعلى المشاركة الفاعلة في إطار مسيرة تنموية شاملة¹.

على صعيد آخر، وفي ظلّ تنامي إشكالية البطالة ولا سيّما في أوساط الشباب، أصبح التعليم التقني والتدريب المهني ركيزة أساسية من ركائز المنظومة التعليمية في جميع الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة؛ لا بل يكاد يكون القنطرة الرئيسية لتمكين فئات شابة عريضة من العبور من طور التدريب إلى الإنتاج، ومن حالة البطالة إلى العمل². وينبني هذا

على نُضج مؤسسات كلِّ تجربةٍ على حدة⁶. وكان أيضاً لتقارير البنك الدولي - وبخاصة تلك المتعلقة بتشغيل الشباب - دورٌ هامٌ في بناء مؤشّر التعليم التقني والتدريب المهني؛ بينها على الخصوص تلك المتعلقة بمؤشّرات الاندماج المهني للشباب وصورتهم عند المشغّلين وطبيعة سوق العمل⁷.

على مستوى المنطقة العربية، ازداد الاهتمام بالتعليم التقني والتدريب المهني تحت وطأة تفاقم الإشكالية العامة لاختلال العلاقة بين منظومة التدريب وعالم العمل؛ حيثُ اعتبر التقرير العربيّ الأول لمنظمة العمل العربية⁸ أنّ مشكلة البطالة تكاد تكون هيكلية/ بنيوية في مجتمعاتٍ عربية يعرف فيها النمو الديمغرافي نشاطاً لا تستطيع البنى الإنتاجية أن تتجاوب معه. وهذا ما يجعل الفئة العمرية 15-29 سنة أكثر تأثراً بهذه الظاهرة التي تتفاقم كلّما كانت الشواهد التعليمية مرتفعة؛ وهو ما أكدته مُعطيات التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحد لسنة 2015⁹. وذهبت تقارير مكتب العمل الدولي في الاتجاه نفسه، منوهة بالارتفاع الملحوظ لنسبة البطالة لدى الشباب في دول الشرق الأوسط، حيثُ انتقلت من 27.6 سنة 2012 إلى 28.2 سنة 2014، مقابل انتقالها في دول شمال أفريقيا في الفترة عيئها من 29.7 إلى 30.5¹⁰.

تفرض هذه العوامل وغيرها اليوم على الدول العربية تعميّق النظر في أنظمة التعليم التقني والتدريب المهني لتشخيص مواطن الخلل التي تحوّل دون النجاح في أداء دورها التنموي؛ سواء كان هذا الخلل بنيوياً يظهر في مستوى العلاقة بين أنظمة التدريب ومتطلّبات سوق العمل، أو ثقافياً يرتبط بالتمثّلات والصورة الاجتماعية السائدة حول نوع التعليم الذي تدفع إلى ازدياده. ولا يُغفل هنا الدور الحاسم للقطاع الخاص، ووجوب إشراكه في رسم السياسات العامة في هذا المجال، أو في تحديد الحاجيات ورسم البرامج التدريبية¹¹.

وهذا، فعلاً، ما بادرت إليه بعض الدول العربية. لكن رغم الجهود الحثيثة والنجاحات المحقّقة هنا وهناك، ما زال قطاع التعليم التقني والتدريب المهني يعاني

اختلالات كثيرة تحدّ من فاعليته وقيّمته الاجتماعية؛ الأمر الذي يُضاعف الحاجة إلى بناء أدوات منهجية موثوقة يُمكن توظيفها بفعالية في عمليات الرصد والتقييم لوضع القطاع وجوده مخرجاته، من أجل توضيح الرؤية للدارسين وأصحاب القرار في أفق إصلاحه وإغناء نقاط قوته. في هذا الإطار، تأتي مبادرة مشروع المعرفة العربي لتخرط في الجهود الرامية إلى بناء مؤشّرات علمية وموضوعية لقراءة واقع بعض القطاعات المؤثرة في خلق بيئة تمكينية للمعرفة؛ بينها قطاع التعليم التقني والتدريب المهني¹².

أهمية المؤشّرات لدراسة قطاع التعليم التقني والتدريب المهني

ترسّخت فكرة مقارنة أنظمة التعليم التقني والتدريب المهني مع تزايد حجم الإكراهات التي تفرّضها تحولات عميقة شهدتها اقتصادات الدول المتقدمة في إطار مشروع مجتمعي يبنّي أساساً على تجويد الخدمات مقابل تحسين شروط العمل ومحيطه؛ بحيثُ أصبحت المسألة والمقارنة عنواناً بارزاً للعقود الأخيرة. ودفع هذا الأمر دولا عديدة إلى إعادة النظر في تجاربها وسياساتها في مجال التدريب المهني؛ كما ساعدها على إغناء رصيدها في هذا المجال، وتنويع عرضها، ورفع القدرات الاستقطابية لمؤسّساتها. وحفّز هذا التحوّل دولا عدداً على خلق منظومة وطنية لتدبير العلاقة بين التدريب وسوق العمل؛ ومتطلّبات هذه السوق لخلق المزيد من فرص العمل للشباب، وتمكينهم من ولوج عالم الإنتاج على نحو ناجح وفعال. وانعكس هذا الأمر إيجاباً على أنظمة التعليم التقني والتدريب المهني، حيثُ لم يعد مجرد قطاع داعم لأنظمة التعليم الأساسي أو الجامعي بقدر ما أصبح يتوقّف في كثير من الدول المتقدمة؛ عبر استراتيجيات واضحة المعالم تعتمد على أنظمة حكامة ورقابية متماسكة، مبنية على أساس مؤشّرات واضحة وأهداف متوسطة وبعيدة المدى. لذا، بادرت المؤسّسات الدولية المهتمة بموضوع التعليم التقني والتدريب المهني إلى بناء قاعدة بيانات دولية تُوحّد المقاييس، وتضبط المفاهيم؛ ممكّن من استقراء ظواهر النمو والتراجع التي يُمكن أن تطرأ على هذا القطاع، والعوامل المتحكّمة في هذه الظواهر.

مثل منظمة العمل الدوليّة، أو اليونسكو، أو البنك الدولي، توفر أهم قواعد البيانات في ما يخص علاقة التعليم والتدريب ببيئة العمل؛ وبخاصة إذا كانت المعطيات المطلوبة تهم فئات بعينها كالنساء والشباب.

يمكن اعتبار الضعف وعدم الانسجام في المعطيات الإحصائية التي توفرها كل دولة جزءاً من بنيتها المؤسساتية وأحد أبرز وجوه انفتاحها على العالم. فإذا كانت بعض الدول العربية لا تحظى بالخبرات الوطنية الضرورية ولا بالموارد الكافية لتوفير البيانات عن اقتصادها ومؤسساتها، فإن بعضها الآخر لا يتعاطى مع هذه الاشكالية بالجديّة المطلوبة؛ إلى حدود أن ذلك أصبح يُشكّل لبعض الخبراء الدوليين حاجزاً في تعاطيهم مع الدراسات المتعلقة بهذا الجزء من العالم¹⁵. وهو ما يلاحظ بشكل جلي في قطاع التعليم التّقني والتدريب المهني، حيث حاولت اليونسكو عبر المؤسسة التي أنشأتها وخصّصتها لهذا القطاع (اليونيڤوك) إجراء دراسات حول واقعه وآفاقه في دول عربية - مثل الأردن، والبحرين، والإمارات، والسعودية، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، واليمن. وهذه في حدّ ذاتها تجربة واعدة في انتظار إغنائها مستقبلاً، لكنّ الملاحظ هو غياب معطيات مرّقة حول هذه التجارب¹⁶. بيد أن تشتت المعطيات والبيانات ليس مرتبطاً بغياب الأرقام فحسب، وإنما هو أيضاً أحد أوجه أزمة الحوكمة التي يعيشها القطاع: فهو إما يبقى مرتبطاً بوزارة التربية والتعليم (مصر) أو التعليم العالي (اليمن، السودان، الإمارات)، وإما بوزارة العمل/التشغيل (المغرب، الجزائر، تونس). وقليلة هي التجارب التي اعتمدت على هيئات وطنية لتدبير القطاع، والتي يبقى بعضها مرتبطاً بشكل غير مباشر أحياناً بإحدى الوزارات السالفة الذكر.

تذكيرٌ بمنهجية بناء المؤشر العربي للتعليم التّقني والتدريب المهني

تميّز العمل على بناء مؤشّر التعليم التّقني والتدريب المهني بمروره عبر عدة مراحل، أهمّها:

المرحلة الأولى: تركزت أولى مراحل إعداد المؤشّر على الاستقراء الأولي للمؤشّرات المعتمدة دولياً مع

هذا ما يرومه مشروع المعرفة العربي الذي يرفع تحديّ بناء مؤشّرات علمية ودينامية تنخرط في الجهود الكوني لتطوير آليات فهم المنظومة الدوليّة وتتبعها؛ أخذاً بعين الاعتبار الواقع المعقّد أحياناً الذي تعيشه مجموعة من الدول العربية¹³. فبالنظر إلى واقع منظومة التعليم التّقني والتدريب المهني في العالم العربي، واعتباراً للأهمية الاستراتيجية التي أصبح يحتلها هذا القطاع من أجل بناء مجتمعات متماسكة، باتت ضرورياً بناء مؤشّرات لتتبعه ورصد مكامن قوّته وضعفه في مجال تقديم صورة بانورامية عنه للمهتمّين وصنّاع القرار؛ بما يُغني السياسات العامّة للدول العربية في مجال التدريب والتشغيل، ويُقدّم لها المعطيات الكفيلة بمقارنتها بإنجازاتها وإغناء تجاربها الوطنية؛ عبر تبادلها وتوحيد حُطّتها وسياساتها في هذا المجال.

لدراسة قطاع التعليم التّقني والتدريب المهني، ورصد ديناميّاته عبر بناء مؤشّرات خاصة به، أهمية كبيرة نظراً إلى اختلاف طبيعته وتميّزه عن باقي القطاعات التعليمية؛ لأسباب عدّة، تُجمل في ميزتين أساسيتين هما:

- الارتباط المباشر بالواقع المهني والحرفي وبسوق العمل، خصوصاً لدى الشباب؛
- اختلاف العرض التربوي والديداكتيكي لهذا التعليم باعتماده أساساً على الانخراط التطبيقي المباشر للمتعلّم في العالم الإنتاجي، سواء عن طريق التعليم عبر التداول أو عن طريق التعليم داخل الورشات.

تُضاف إلى ذلك آليات المتابعة والتقييم الضعيفة، ومحدودية الدراسات المتوفرة بشأن هذا القطاع. وقد نُبّهت إلى ذلك الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التّقني والمهني التي أقرّها مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والثلاثين عام 2010¹⁴. ويشكو قطاع التعليم التّقني والتدريب المهني من ضعف البيانات وشحّها، وتشتت الأرقام والإحصائيات، الناجمة عن قصور في مجال شفافية التدبير ودمقرطة الوصول إلى المعلومة؛ ما يؤثّر سلبيّاً في طبيعة التقارير المعدة حول الموضوع. فحتى الأرقام المتوفرة لا تُعدّ وتُحدّث دورياً إلا في دول غالباً ما تربطها اتفاقيات شراكة متينة مع هيئات

مسحٍ لمختلف التعاريف والاصطلاحات المتداولة ورصدٍ تمايز تجارب الدول في هذا المجال. وتميّزت هذه المرحلة بالوقوف عند التوجّه الدولي لتوحيد المؤشّرات والمفاهيم، وهو للأسف ما لم تعكسه حتى الآن التجربة العربية التي بقيت شبه معزولة عن هذا التوجه؛ مع بعض الاستثناءات القطرية التي واكبتها مجهودات المؤسسات الدولية، خصوصاً البنك الدولي واليونسكو ومنظمة العمل الدولية. وكان من نتائج هذه المرحلة وقوفٌ على تحديدٍ دقيقٍ للاصطلاحات المستعملة، ووضع إطارٍ معياريٍّ/ إجرائيٍّ يمكن تعميمه على مختلف التجارب القطرية العربية مهما كان اختلافها. وهذا جهدٌ لا مَحيدَ عنه في أفق توحيد الأنظمة التعليمية التقنيّة والمهنيّة على المستوى المفاهيمي والاصطلاحي، وتعميم استعمالها لمؤشّرات القياس والتقييم نفسها¹⁷.

المرحلة الثانية: تمثّلت في دراسة أُسس المؤشّرات المعتمّدة وأبعادها عبر المقارنات الدوليّة، وفي إطار تصوّرٍ جديدٍ يأخذ بعين الاعتبار بعض مميّزات الدول العربية دون إسقاطٍ أو تعسّفٍ منهجي. فالتجربة العربية حديثة العهد وتُصعب مقارنتها ارتباطياً بدولٍ لم ترزح تحت الاستعمار عقوداً من الزمن. أضف إلى ذلك، أنّ وصول بني الاقتصاد إلى درجة من النضج والتمايز ليست بالعملية اليسيرة، لأنها تعكس تحوّلاً عميقاً لبنى المجتمع الثقافية والاجتماعية؛ وهو ما يتطلّب سيورةً طويلةً ومعقدةً من التغيير الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، أنّ وضع المرأة داخل سوق العمل لا يرتبط بطبيعة هذه السوق وتحولاتها فحسب؛ وإمّا يبقى كذلك رهيناً بالصورة الاجتماعية التي تشكّلت حول المرأة في الثقافة السائدة. من هذا المنطلق، كان التوجّه نحو مقارنةٍ ديناميّةٍ/ تطوّريةٍ يُسعى من خلالها إلى تقديم إطارٍ عامٍّ/مثالي يُغنى ويُطوّر تدريجاً بالمنهجية ذاتها التي اعتمدها المؤسسات الدوليّة الرائدة في هذا المجال؛ دون إغفال الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة العربية، والتحديات التنموية المطروحة عليها.

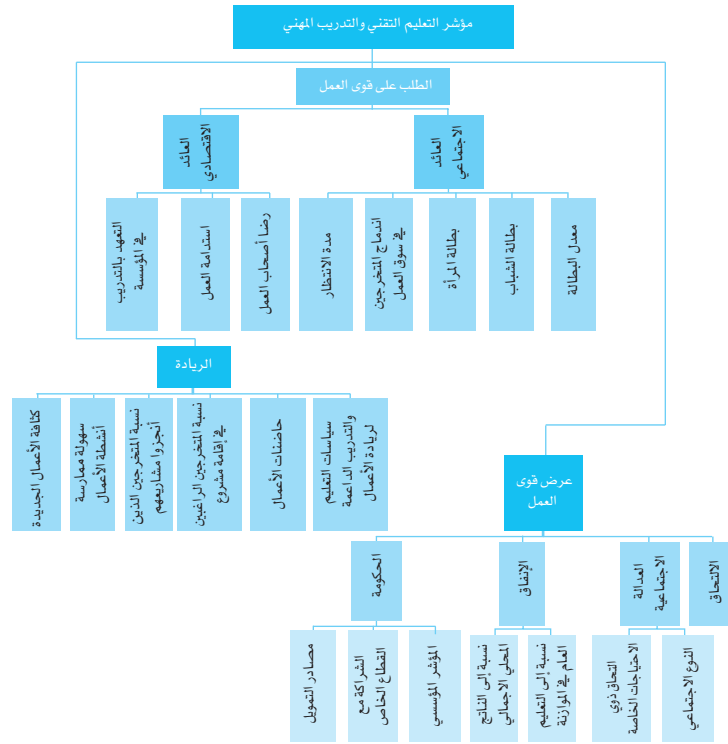
المرحلة الثالثة: تتمثّل هذه المرحلة في التدرّج من مرحلتَي الوصف والتحليل إلى عملية البناء الفعلي لمؤشّراتٍ إجرائيةٍ عمليةٍ وواقعية. ورغم الإشكالية

الأساسية التي كانت ولا تزال تواجه الخبراء المهتمين بقطاع التعليم التقني والتدريب المهني، وهي مدى توفّر البيانات والإحصائيات ومدى انسجامها، كان خيار مشروع المعرفة العربي واضحاً منذ البداية بالألّا يُرتهن بغياب بعض البيانات؛ وبأنّ يُعمل على بناء مؤشّراتٍ مكتملةٍ المعالم، تُضبط محاورها ومكوّناتها في ضوء ما يستوجب قياسه وتتبعه، لا في ضوء ما يتوفّر من بيانات. فكما أوضح الفصل المفاهيمي والمنهجي في تقرير مؤشّر المعرفة العربي للعام 2015، يتمثّل هذا المشروع في عملٍ بحثيٍّ يمتدّ على ثلاث سنواتٍ ويُرّام من خلاله التوصل في أفق 2017 إلى تطوير مؤشّرٍ عربيٍّ للمعرفة يرفع جملةً تحدياتٍ، أهمّها: الاستجابة إلى المواصفات المنهجية العالمية، ومراعاة خصوصيات المنطقة العربية، وتوفير البيانات الضرورية التي تظل منقوصةً في القواعد المتداولة حالياً.

تبعاً لما سبق، توصل فريقُ التقرير في سنة 2015 إلى بناء مؤشّرٍ خاصٍّ بقطاع التعليم التقني والتدريب المهني يتكوّن من ثلاثة محاورٍ رئيسية هي: عرض قوى العمل، والطلب على قوى العمل، والريادة (الشكل 7)؛ على أنّ يُولى في المراحل اللاحقة من تطوير هذا المؤشّر اهتمامٌ خاصٌّ لمسألة نقص البيانات في المنطقة العربية. ويُعمل في الوقت عينه على إغناء التركيبة الحالية في اتجاه تسليط الضوء على متغيّراتٍ مهمّةٍ أخرى مثل جاذبية القطاع، وكفاءة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني، وأساليب إدارة القطاع وحوكّمته؛ إلى جانب استثمار ما يستجدّ من بياناتٍ كميّةٍ ونوعية، بينها نتائج الدراسات الدوليّة.

التعديلات التي أدخلت على الصيغة السابقة للمؤشّر

وفقاً للاستشارات التي تلت بناء الصيغة الأولى لمؤشّر التعليم التقني والتدريب المهني، إضافةً إلى استقراء الأدبيات المتوفرة حول الموضوع، حاول فريقُ التقرير الاعتماد في عملية المراجعة على التقارير العربية والدولية؛ مميّزاً بين ثلاثة مستوياتٍ لقراءة مؤشّرات التعليم التقني والتدريب المهني ورصدها، هي:



المؤشر الرئيسية والفرعية، بما يضمن أن تُؤخذ بعين الاعتبار كل البيئات والإكراهات التي تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في قطاع التعليم التقني والتدريب المهني ومخرجاته. وإلى جانب ما اعتمد سابقاً، بشأن مستوى النمو الديموغرافي ومؤشرات التنمية، إضافة إلى دينامية التعليم بشكل عام، جرى التركيز على حيوية الاقتصاد وطبيعته مع إيلاء أهمية خاصة لواقع اقتصاد المعرفة وتطوره؛ لما لهذا الجزء من الاقتصاد الوطني من دور في تنمية منظومة التعليم والتدريب. وفي ما يلي تفاصيل التعديلات ومبرراتها.

عرض هيكل الصيغة الجديدة للمؤشر: المحاور والمتغيرات ومبررات اختيارها

تكمن أهمية المؤشر في قراءة واقع كل مجتمع وتحولاته، وفي ما يحدده على مستوى اختباراته الاستراتيجية في مجال التعليم التقني والتدريب المهني. من ثم، كان ارتكاز الصيغة المعدلة على ثلاثة محاور رئيسية هي (الشكل 8):

- قراءة للواقع العربي برمته، مع تقديم معدلات عامة حول مختلف عناصر الإشكالية؛
- قراءة تركيبية تجمع بين الانتقال من تنميط الواقع العربي في خانة واحدة إلى تقديم حالة بعض الدول التي تتوفر حولها البيانات؛
- قراءة مقارنة/فونوغرافية تُقدم تجربة كل دولة، وهي التي اعتمدها مثلاً تجربتنا اليونيفوك ومسار ثورينو¹⁸ من أجل الإنصاف والمقارنة، وهما الشرطان المنهجان الأساسيان اللذان كونا أساس المقارنة المشروحة آنفاً.

تأسيساً على القراءة الثانية التركيبية والثالثة الفونوغرافية، شملت عملية المراجعة المعتمدة على الصيغة السابقة جوانب عدة تهم أساساً المنهجية المعتمدة التي بُنيت على مقارنة ميكانيكية لعلاقة مدخلات التعليم التقني والتدريب المهني ومخرجاته، بُغية زيادة توضيح وضع القطاع؛ بما بالشكل يمكن من الوقوف على المواطن التي تستوجب التعديل والتحسين. وهذا ما حاول فريق التقرير تداركه بإدراج محاور

المحور الرئيسي الأول: بنية التعليم والتدريب

يتناول المحور الرئيسي الأول بنية التعليم والتدريب في محاولة لاستقراء بني الاستقبال ومؤهلات مؤسسات هذا القطاع، والعلاقة بين التعليم التقني والتدريب المهني وسوق العمل.

فقد أُفرد حيزٌ مهمٌ لدينامية بني التدريب، وقدراتها ومؤهلاتها الاستقبالية والاستقطابية، ومدى قدرتها على توفير فرص تكوين للهيئات التدريبية والإدارية. وتميّز تعديل هذه الركيزة وإغناؤها بالتركيز على الارتباط مع سوق العمل كمحورٍ فرعيٍّ هامٍ لرصد متغيراتٍ من قبيل حضور هيئات التعليم التقني والمهني ومشاركتها في وضع مقررات التدريب ورسمها، وإقرار الإطار المرجعي الوطني الخاص لكل دولة، وإجراء الامتحانات، ومراقبة مخرجات العملية التدريبية دورياً؛ إلى جانب تنفيذ المشاريع، مع استقراء وجهات نظر هذه الأخيرة بشأن ملائمة البرامج التدريبية لحاجات الإنتاج. كما اهتم هذا المحور أيضاً بهيكله التعليم من حيث التوزيع التراتبي للمستفيدين من التدريب، ونمط التدريب ومسارته.

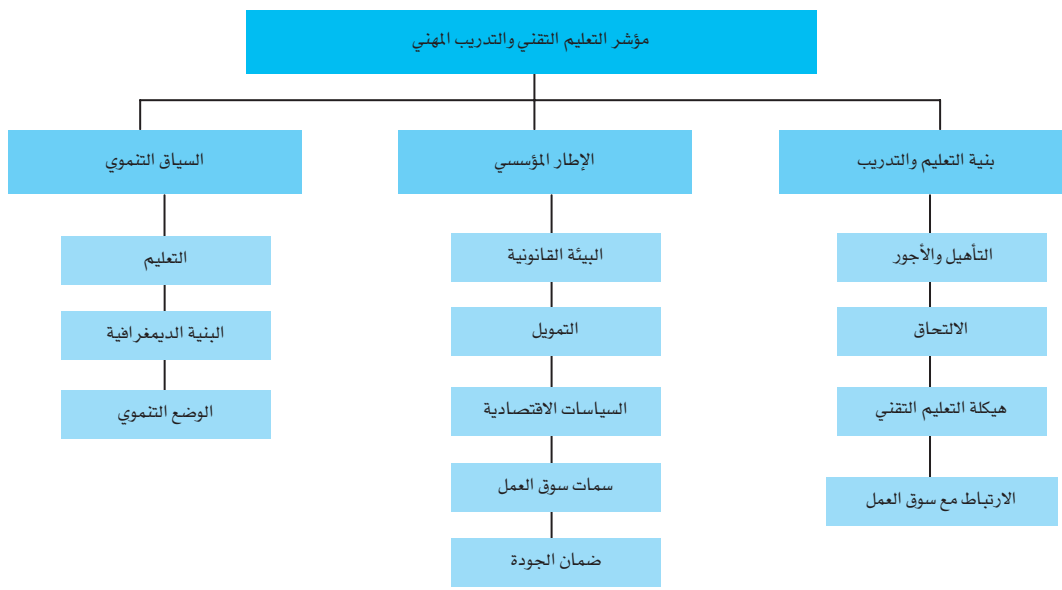
حُصص جزءٌ لا يُستهان به من هذا المحور الرئيسي لمتغيرات الالتحاق وتنوع العرض، بما ينعكس على

الالتحاق ببرامج التعليم التقني على المستوى الثانوي ونسبة الإناث منهم، إضافةً إلى القدرة الاستيعابية لمؤسسات القطاع.

لا شك في أن تتبّع قدرة القطاع على منافسة باقي أنواع التعليم، أقله على المستوى الكمي، من شأنه إعطاء فكرة عن قدرة انفتاحه على أعداد مهمة من الشباب المتعلم، وإعطاؤه 'مشروعية' التموّج على رأس قائمة الأولويات التي تُسطرها المؤسسات الحكومية المختصة. وتجدر الإشارة هنا إلى العلاقة المتوازنة التي يجب عدم إغفالها بين القدرة الاستقطابية والطاقة الاستيعابية، وبين الميزانية المخصصة للقطاع التي غالباً ما تكون دون مستوى تزايد أعداد الطلبة. أضف إلى ذلك، أن جزءاً هاماً من هذه الميزانية يُوجّه إلى دفع الرواتب والتدريب الإداري؛ في حين لا يُخصّص إلا جزء بسيط منها لتطوير القطاع، وتجويد منتوجه ومقرراته، وشروط العملية التدريبية والتدريبية بشكل عام. هذا فضلاً عن الدور الحيوي الذي يؤديه تدريب العنصر البشري وتأهيله في إنجاح المخططات والاستراتيجيات المرسومة لقطاع التعليم التقني والتدريب المهني. والمعروف أن معالم هذا القطاع وأدواته التقنيّة والبيداغوجية تتغيّر بسرعة، نظراً إلى التطورات المتسارعة التي تشهدها أشكال الإنتاج والابتكار؛ ولا سيّما في القطاعات ذات التنافسية المرتفعة، كالتيكنولوجيا والمعلومات والميكانيك، وما شابه ذلك.

الشكل 8:

النموذج المعدّل لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني



ويبقى التفاعل مع سوق العمل أحد أهم المؤشرات المعتمدة في مختلف الدراسات الدولية لواقع قطاع التعليم التقني والتدريب المهني وتطوره، حيث تربط مدخلات القطاع بمخرجاته مروراً عبر مراحل مختلفة؛ بما يُقدم صورةً عن التقارب/التباعد بين المستويين، ويُعطي فكرةً عن استجابة البناء التعليمي لحاجات سوق العمل. ومن الممكن مقارنة هذه الإشكالية من خلال عدّة أبعاد، يُفضّل منها الجزء المتعلق باعتماد المقاربة التشاركية في بناء المقررات والبرامج التدريبية؛ ما يجعل من هيئات التدريب المهني، إلى جانب أرباب العمل، رقمين لمعادلة واحدة تعتمد على التواصل المؤسسيّ الدائم. وسيُتيح هذا الأمر لكل طرفٍ الإسهام بفعالية في تحديد الأولويات وتسطير البرامج التكوينية والمقاربات التدريبية.

المحور الرئيسي الثاني: الإطار المؤسسي

يتميز هذا المحور بتنوع محدّداته ومعطياته، باعتباره قراءةً مركّبةً للإطار المؤسسيّ وحركية الاقتصاد. فالشكل العام الذي يعطيه كل مجتمع لبناء المؤسسات يُبقي الإطار المرجعيّ الذي تعتمد عليه كل سياساته العامة؛ وهو ما يرتبط جدلياً بدينامية منظومة اقتصاده وطبيعتها¹⁹. فالشروط، التي تخلفها كل دولة على مستوى ترسانتها القانونية والمؤسسية، تُعتبر في حدّ ذاتها نقطة قوة أو ضعف تُكوّن للمستثمر (محلّيّاً كان أو أجنبيّاً) أحد أهم مؤشرات دينامية الدولة وانفتاحها. والإطار القانوني والمؤسسي هو الآلية الكفيلة بخلق توازنٍ على مستوى العرض والطلب، وفرض نوعٍ من الضبط والتقنين؛ حتى تتمكن الدولة من القيام بدورها كاملاً في الحفاظ على مكتسبات المجتمع، خصوصاً فئاته المحرومة والمهمّشة. ويضمن هذا الأمر انخراطاً كليّاً وغير مشروط لمختلف مكونات المجتمع في البناء واقتسام نتائج ذلك البناء.

يرتبط اقتصاد المجتمع أيضاً بطبيعة هذا البناء المؤسسي ويخضع له، وهو ما يجعل المؤسسين متكاملين إلى حدود أن دينامية الاقتصاد لا يمكن فصلها البتة عن طبيعة الحوكمة الاقتصادية وأشكالها؛ علماً بأن هذه الحوكمة مرتبطة أساساً بالترسانة

القانونية التي يخضع لها الاستثمار على الخصوص، وتؤثر بعمق في السياسات العامة للتشغيل. وتكوّن قوانين العمل وأشكالها، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية ككل، أحد أعمدة التدخل العام في توفير المناخ الإنتاجي الكفيل بخلق فرص العمل؛ وبخاصة للشباب المتعلمين الذين تعتبرهم كل التقارير الدولية أهم فئة يجب أن تتوجه إليها السياسات العامة. فتقرير البنك الدولي حول فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتبر أنّ العناصر المؤثرة في بنية الاقتصاد وحركية النظم الاجتماعية في عصرنا الحالي ثلاثة ركائز أساسية، هي: محيط الاقتصاد، وبنية سوق العمل، والمؤهلات²⁰. وهذه كلها عناصر لمعادلة واحدة تُمكن المجتمع من التفاعل سلباً أو إيجاباً مع التحدّيات المطروحة على عاتقه التي يعتبر التقرير "إدماج الشباب" أهم أوجهها. إضافةً إلى ذلك، يُعدّ تمويل هذا القطاع آلية لقياس مدى ترجمة الدولة لاختياراتها المؤسسية وقدرتها على توفير الإمكانيات المالية واللوجستية لبناء نظامٍ للتعليم التقني والتدريب المهني كفيل بمنافسة باقي أنواع التعليم، وبخلق صورة مختلفة عن الصورة الاجتماعية السلبية التي تعيش معها لعقودٍ من الزمن.

تبعاً لذلك، عزز مؤشّر التعليم التقني والتدريب المهني بمتغيّرات جديدة تُعتبر دالةً في ما يتعلق برصد - وقراءة - سمات سوق العمل التي يُعدّ التعليم التقني والتدريب المهني جزءاً لا يتجزأ منها. فقد أُدرجت متغيّراتٌ مثل قانون سوق العمل من منظور المقاولات والشركات، والقوة العاملة المسجلة في الضمان الاجتماعي، ومعدّل المنازعات العمالية لكل ألف عامل، ومتوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية، ونسبة مشاركة الإناث في قوى العمل. وتقدّم هذه المتغيّرات صورةً عن طبيعة المناخ الاجتماعي لسوق العمل، ومدى انخراط الدول العربية في المنظومة الدولية لاحترام حقوق الإنسان العامل، ودور البنى الإنتاجية في الارتقاء بالموارد البشرية ورأس المال البشري على نحو عام.

واعتباراً لأهمية عامل الجودة للارتقاء بوضع هذا القطاع، كان لا بدّ من تخصيص متغيّرات ضمن الإطار

الاستقطاب الإيجابي لمواطنيه في سوق العمل. وقد أُسندت أوزانٌ جديدة تأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي أُدخلت على الصيغة الأولى للمؤشر؛ حيث أُعطي الوزن النسبي 0.3 لمحور السياق التنموي، مقابل 0.5 لمحور الإطار المؤسسي و0.2 لمحور بنية التعليم والتدريب.

في إطار السعي إلى إضفاء المزيد من المصدقية على الجهود في بناء محاور مؤسّر التعليم التقني والتدريب المهني ضمن مؤسّر المعرفة العربي لسنة 2016، عُرضت هذه الصيغة المعدلة على عددٍ من الخبراء لاستشارتهم والتحقّق من وجهة التعديلات، وأُسّسها المفاهيمية والمنهجية، والأوزان المقترحة. وأسفرت تلك الاستشارات، التي ساهم فيها تسعة خبراءٍ عرب ودوليين من تونس وفلسطين وكندا والمغرب، إضافةً إلى التواصل مع مكتب اليونيفوك في بون بألمانيا، عن:

- أهمية انخراط الدول العربية في الجهود الدوائية لبناء مؤشرات تقيس منظومة التعليم التقني والتدريب المهني؛
- واقعية التصوّر العامّ النظريّ والمنهجيّ المعتمد في بناء المؤشر المركّب، ووجهة هذا التصوّر؛
- الإشكاليات التي يطرحها اختلاف التجارب القطرية العربية على المستوى المعجمي والاصطلاحيّ والمفاهيمي في ما يخصّ قطاع التعليم التقني والتدريب المهني، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء المقارنة المقترحة؛
- ضعف البيانات وتشتتها، وهو ما يتطلب مجهوداً جباراً من أجل تجميعها ورصد تغيّراتها المتسارعة، نظراً إلى الدينامية التي يعيشها هذا القطاع في السنوات الأخيرة على مستوى العديد من الدول العربية.

على مستوى التوصيات، اقترح:

- إيلاء أهمية أكبر لمؤشرات التقييم واستعمال التكنولوجيا الحديثة في التعليم التقني والتدريب المهني والجودة بشكل عام؛
- اعتماد مؤشرات رقمية/كمية - كلما أمكن ذلك - تُمكن من المقارنة والتتبّع؛
- قراءة المؤشرات المقترحة ضمن الآفاق التي

المؤسّساتي للإجراءات التي تستهدف ضمان الجودة. ولهذا الهدف، اعتُمدت مجموعة متغيّرات تتعلّق بالتقييم البيداغوجي لمؤسّسات قطاع التعليم التقني والتدريب المهني وأطره؛ إلى جانب الريادة ومدى استعمال التكنولوجيا الحديثة في بناء مؤهلات ومهارات للشباب المتمدّرس، تُمكنهم من الانفتاح على الاقتصاديات العصرية. وهذه هي المؤشرات ذاتها التي دعت اليونيسكو/ اليونيفوك إلى التركيز عليها وإيلائها المكانة التي تستحقّها في عالم يسمه التغيّر المطرد²¹. وقد ركّز خصوصاً على مدى وجود استراتيجيّة للقطاع، وهيئة للتنسيق. يُضاف إلى ما سبق ذكره، الشقّ المتعلّق بمؤسّر الرصد والتتبّع العلميّ والإحصائيّ الذي تُترجمه متغيّرات عديدة، كوجود دراسات علمية وإحصائيات دورية محدّثة بشأن سوق العمل عموماً، والاندماج المهني داخله لخريجي قطاع التعليم التقني والتدريب المهني خصوصاً.

المحور الرئيسي الثالث: السياق التنموي

لأنّ من غير الممكن لبنية التعليم التقني والتدريب المهني، وللإطار المؤسّساتي، أن يعمل بطريقة فعّالة ويُفضي إلى المخرجات المرغوبة دون توفر سياق تنمويّ عامّ ملائم، تركز المحور الرئيسي الثالث على مجموعة عوامل سياقية تُؤثر في جودة هذه المنظومة. فالتعليم التقني والتدريب المهني جزء لا يتجزأ من المنظومة الإنتاجية ولا يمكنه التماشي مع متطلباته إلا من خلال الانخراط الفعّليّ والفعّال في منظومة المعرفة بمختلف تلاوينها؛ وهو الأمر المعتمد في بناء هذا الجزء من المؤشرات الذي أُفرد له قسط هامّ داخلها²².

ويتميّز هذا المحور بمسألة واقع التنمية في كلّ دولة، بما لهذا المحدّد من دور على مستوى تأهيل رأس المال البشري، وقدرة هذا الأخير على الانخراط الإيجابي في بناء مجتمع متماسك. وهذه معطيات ستحددها مستويات ومؤشرات كالتائج المحليّ الإجمالي ومؤشري التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، بما تعكسه من وُجوع المواطن إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتوزيع العادل للثروات؛ إضافةً إلى الحجم والدينامية في تطوّر نسبة السكان الناشطين كأحد أهمّ المعالم في حيوية المجتمع على المستوى الديموغرافي، وقدرته على

وبنية التعليم والتدريب يُكوّنان الركيزتين الأساسيتين لقطاع التعليم التّقني والتدريب المهني؛ إذ يُمثّلان نقطتي قوّة الدول التي حلّت فوق المتوسط. وقد تصدّرت دول الخليج العربيّ المحورَ المتعلّق بالسياق التّنمويّ، بينما تصدرت لبنان والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر المحورَ المتعلّق ببنية التعليم والتدريب (الشكل 10).

من جهةٍ أخرى، بيّنت عملية الارتباطات وجودَ علاقةٍ موجبة جمعت محورَ الإطار المؤسسي مع كلّ من محور بنية التعليم والتدريب (معاملات ارتباط تُساوي 0.513)، ومحور السياق التّنموي (معاملات ارتباط تُساوي 0.599)؛ بينما لا يظهر ارتباطٌ دالٌّ إحصائيًّا بين بنية التعليم والتدريب ومحور السياق التّنموي.

على مستوى الإطار المؤسسي، يمكن القول إجمالاً أنّ المعدلات تبقى متفاوتة جدًّا، وهو ما قد يُفسّر بالتباينات الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة العربية على مستوى تحديث البنى القانونية والإدارية؛ بما فيها تلك التي تُوطّر عملية التشغيل وتُهيكل العلاقات المهنية داخل سوق العمل. وتبقى دوله الإمارات العربية المتحدة على مستوى الريادة في هذا المجال، وهو ما تؤكّده الوقائع على اعتبار أنّ التجربة

رسمتها خريطة طريق لجنة خبراء اليونسكو حول التعليم حتى عام 2030؛
- الانفتاحُ مستقبلاً على مؤشرات التشغيل الذاتي، وريادة الأعمال، والتعليم مدى الحياة، والتعليم الأخضر؛ وربطها بأهداف الألفية من أجل التنمية المستدامة.

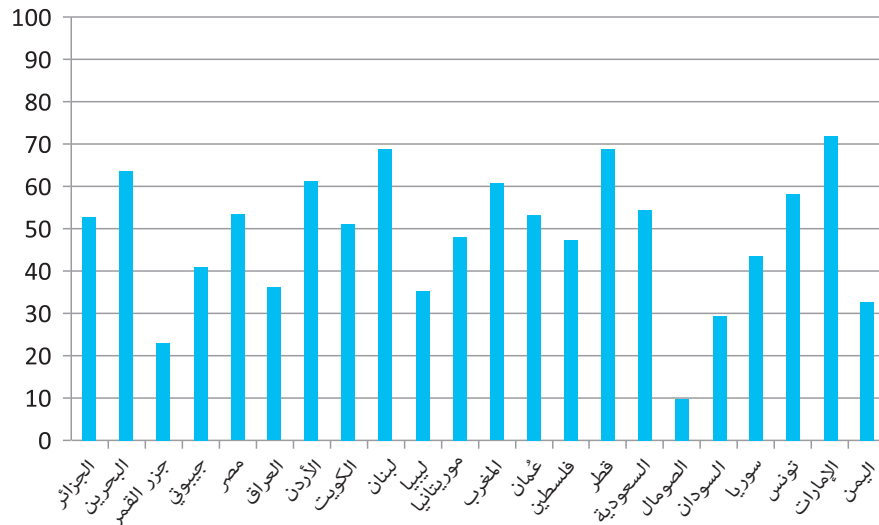
النتائج

أظهرت نتائج مؤشّر التعليم التّقني والتدريب المهني تشتتًا كبيرًا في الدرجات بلغ مده 62.24 درجة كفارق بين أعلى قيمة (71.81 في الإمارات) وأدنى قيمة (9.57 في الصومال). ويلاحظ عمومًا أنّ 12 دولة سجّلت درجات تُساوي المتوسط (50 من 100) فما فوق، ضمّت كلّ دول الخليج العربي؛ إلى جانب المغرب والأردن ولبنان وتونس ومصر والجزائر. في المقابل تمامًا إلى جانب الصومال، جزر القمر والسودان واليمن، لكن بفوارقٍ مهمّة في الدرجات لا تقلّ عن 13 درجة (الشكل 9). وتبدو هذه النتائج منطقية، باعتبارها نتاجًا للأوضاع المتقلّبة التي تعيشها هذه الدول، اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا.

يبيّن التأمّل بشكلٍ أعمق في نتائج المؤشّر على مستوى هذه المحاور الرئيسية الثلاثة أنّ السياق التّنمويّ

الشكل 9:

نتائج الدول العربية في مؤشّر التعليم التّقني والتدريب المهني



الإماراتية انخرطت منذ سنواتٍ في سلسلة إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ هيكلية تركز على ربط التنمية بتأهيل رأس المال البشري؛ بما يُتيح لاقتصاد المعرفة احتلال مكانة متميزة كأهم موارد التنافسية. وتأتي قطر أيضًا في مستوى الريادة إلى جانب دولة الإمارات بمعدل (69.87)، متبوعاً بالمغرب (65.32)؛ وهي دولٌ استطاعت أن تخلق ديناميّة حقيقية على مستوى تحديث الإدارة، والنهوض بقطاع الاستثمار.

يضمّ محورُ بنية التعليم والتدريب متغيّراتٍ تُخبر عن حال قطاع التعليم التقني والتدريب المهني على مستويات الالتحاق والارتباط مع سوق العمل، أي ما يعتبره الخبراء مدخلات القطاع ومخرجاته. وفي هذا المجال، فاقت درجات المحور الفرعيّ الأول (الالتحاق) 90 من 100 في مصر ولبنان، بينما لم تتجاوز 5 من 100 في قطر وعمان والصومال؛ وهذا أمرٌ مرتبطٌ قطعاً بخيارات تنموية يفرضها الواقع الديمغرافي والاقتصادي لهذه الدول. ومن حيث المحور الفرعيّ الثاني عن الارتباط مع سوق العمل، تُشير الدرجات إلى تطوّرات هامة شهدتها مجموعة من الدول العربية؛ على مستوى بناء منظومة تكوينية متلائمة مع متطلبات أرباب العمل، ومع الضوابط العامة لسوق العمل. وتُشير أيضاً إلى إشكالية التكوين-التشغيل التي لا تخلو منها قطاعات أخرى كالاقتصاد، والتعليم العالي، والتعليم ما قبل الجامعي. ويفرض هذا الأمر قراءة النتائج بشكلٍ ديناميكي، نظراً إلى اختلاف أوضاع دول المنطقة.

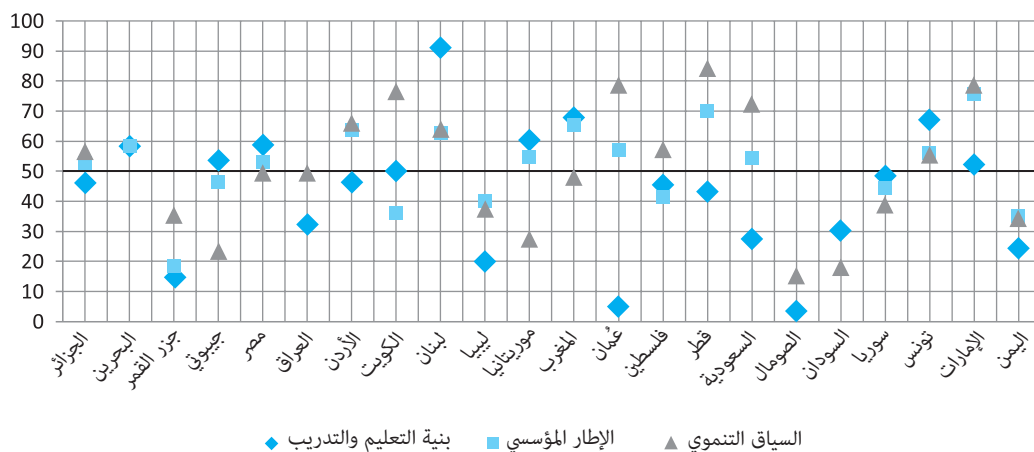
فالدول العربية لا تواجه كلها الإكراهات والضغوط نفسها على المستوى الديموغرافي، كما أنّ النّسب المتواضعة للمُلتحقين بمؤسّسات التعليم التقني في بعض الدول تجعلها بمنأى عن أزمة التشغيل، أو على الأقل لا تعيشه بالحدة ذاتها كدولٍ أخرى. ففي مصر أو الجزائر أو المغرب، على سبيل المثال، يصل عددُ الشباب الحاصلين على شهادة البكالوريا إلى مستوياتٍ قياسية؛ فرضت في أحيانٍ كثيرة على مسؤولي القطاع الإجابة عن معضلة التكوين المهني كميّاً، وليس كميّاً/نوعيّاً.

وتُفيد المقارنة بين المحورين الفرعيين التابعين للمحور الرئيسي الثاني، الإطار المؤسسي، بأن 12 دولة حصلت على درجاتٍ تفوق المتوسط. وهذه الدول هي تقريباً نفسها في كلا المحورين الفرعيين، باستثناء موريتانيا وجيبوتي والمغرب التي نزلت تحت المتوسط في سمات سوق العمل، وعمان وليبيا وفلسطين وسوريا التي نزلت تحت المتوسط في السياسات الاقتصادية؛ فيما ظلّت درجات بقية الدول دون المتوسط في كلا المحورين الفرعيين.

في المحور الرئيسي الثالث، المتعلّق بالسياق التنمويّ والمكوّن من 3 محاور فرعية، يُلاحظ أنّ 16 دولة حصلت على درجاتٍ فوق المتوسط في المحور الفرعيّ الخاص بالتعليم؛ مقابل 12 دولة في المحور الفرعيّ الخاص بالبنية الديمغرافية، و8 دول في المحور الفرعيّ الخاص بالوضع التنموي. ويذكر أنّ هذه المجموعة

الشكل 10:

نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني



الأخيرة، المكوَّنة من دول الخليج العربي ومعها لبنان والأردن، ظلَّت تحتلَّ الصدارة في المحاور الفرعية الثلاثة؛ ما قد يُشير إلى وجود تفاعلٍ قويٍّ بينها، في إطار منظومة التعليم التُّقني والتدريب المهني.

تؤكد التحليلات المذكورة آنفًا وجاهة الركائز التي أنبنى عليها مؤشُّر التعليم التُّقني والتدريب المهني. وتكمن أهميته هذه الركائز في قدرتها ليس على التعبير عن الدينامية العامة للدولة فحسب، ولكن أيضًا عن الوضع الذي يحتله قطاع التعليم التُّقني والتدريب المهني ومدى مواكبته للسيرورة العامة لتطور هياكل الدولة والاقتصاد. فقد ترجمت مختلف النتائج الحاصلة، على نحو جليٍّ، التباينات الواضحة بين اقتصاديات دينامية وإطار مؤسَّساتي حيويٍّ للدول الرائدة. في مقابل ذلك بنى اقتصاديةً مترهلة وانخراطٌ ضعيف لأجهزة الدولة في بناء منظومة للتدريب المهني والتعليم التُّقني، تكون قادرةً على رفع التحديّ لضمان العمل اللائق، وضامنةً لانخراط البنى الإنتاجية في الدينامية الاقتصادية الدولية، المرتكزة على المعرفة والتأهيل المطرد لرأس المال البشري.

ختاماً

ارتكزت المقاربه المقترحة المعتمدة لتعديل مؤشُّر التعليم التُّقني والتدريب المهني على قراءة معطيات هذا القطاع في إطار التحوّلات الكبرى للمجتمع وللشرط التنموي كأحد أعمدة البناء المجتمعي؛ مع إيلاء الأهمية المطلوبة للاستثمار في القطاع التعليمي ولديناميته وتطوره، كأحد أهم المؤشرات التي تنبني على أساسها الاختيارات الفردية أو الجماعية الهامة لقطاع التعليم التُّقني والتدريب المهني. وتجدد الإشارة هنا إلى أنّ بنية الاقتصاد، ولا سيّما في ارتباطها بالتحوّلات المعاصرة والمعرفية، هي إحدى ركائز هذه

المقاربة، وبخاصة مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تنويع عرضه وعصرنة بنيانه؛ بما يضمن تفاعلاً إيجابياً بينه وبين بنى التعليم والتدريب، ويسهم في تجويد رأس المال البشري.

وقد سعى المؤشُّر إلى تعديد زوايا قراءته للتجربة العربية وتوسيع دائرة متغيراته، ليسمح:

- بقراءة دينامية مركبة للواقع العربي على مستوى التعليم التُّقني والتدريب المهني عبر رصد أهم إكراهاته واستيعاب مجمل تحدياته؛
- بقراءة واقعية للتجربة العربية مع زيادة الاهتمام بطبيعتها، وبالخصوصية والدقة للمرحلة التي تعيشها دون إسقاط للتجارب الدولية ودون فك الارتباط معها في آن واحد، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الصورة المجتمعية النمطية والدونية التي تروج أحياناً في بعض الدول العربية حول التعليم التُّقني والتدريب المهني؛
- بمقارنة التحوّلات في هذا القطاع على مستوى المنطقة العربية، مع الانفتاح على التجارب القطرية الرائدة التي يمكن أن تُشكّل نواة عملٍ مُثمر ومثلاً يُحتذى به.

ويبقى الرهان المطروح ضرورة إغناء قاعدة البيانات الخاصة بالمنطقة العربية وتطويرها، بإشراك الفاعلين المؤسَّساتيين المعنيين بقطاع التعليم التُّقني والتدريب المهني في أفق التمكن من خلق منظومة موحدة ومنسجمة، كما هو الشأن لدى دول الاتحاد الأوروبي. وهذا الأمر يُغني منهجية المؤشُّر ويُعطي عمقاً وشمولية أكبر للأوزان، التي افتُرحت وأثبتت معالجتها الإحصائية مدى اتساقها ورسانة قيمها؛ وهو ما أصبح أداة علمية لقياس أداء كل تجربة قطرية على حدة، يمكن للقاءين عليها إغناؤها ورصد اختلافاتها.

- 1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015.
- 2 .European Training Foundation, 2015
- 3 .UNESCO-UNEVOC
- 4 .UNESCO-UNEVOC, 2014
- 5 اليونسكو، 2016أ.
- 6 .European Training Foundation
- 7 .World Bank, 2013
- 8 منظمة العمل العربية، 2008.
- 9 صندوق النقد العربي، 2015.
- 10 .ILO, 2015
- 11 صندوق النقد العربي، 2015.
- 12 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014.
- 13 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.
- 14 منظمة العمل العربية، 2010.
- 15 .World Bank, 2013
- 16 .UNESCO-UNEVOC
- 17 يُمكن أن يُقترح في هذا المجال عملٌ جيّد قدّمته مؤسسة التعاون الفني الألمانية، (2009).
- 18 .European Training Foundation, 2010
- 19 .World Economic Forum, 2015
- 20 .World Bank, 2013
- 21 .UNESCO-UNEVOC
- 22 صندوق النقد العربي، 2015.